Document: EB 2009/96/R.12/Rev.1
Agenda: 10(a)(ii)
Date: 30 April 2009
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى بوركينا فاسو من أجل

برنامج دعم القطاع الخاص وتعزيزه في الريف

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والتسعون
روما، 29–30 أبريل/نيسان 2009

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة إلى:

Norman Messer
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2738 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: n.messer@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة **ii**

خريطة منطقة البرنامج **iii**

موجز التمويل **iv**

أولاً – البرنامج **1**

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج 1

باء – التمويل المقترح 1

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة 2

دال – الأهداف الإنمائية 3

هاء – التنسيق والمواءمة 4

واو – المكونات وفئات النفقات 5

زاي – الإدارة، مسؤوليات التنفيذ وإرساء الشراكات 5

حاء – الفوائد، والمبررات الاقتصادية والمالية 6

طاء – إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق 6

ياء – المخاطر الرئيسية 7

كاف – الاستدامة 8

ثانيا – الوثائق القانونية والسند القانوني **8**

ثالثا – التوصية **8**

الملحق

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 10

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض والمنحة المقترح تقديمهما إلى بوركينا فاسو من أجل برنامج دعم القطاع الخاص وتعزيزه في الريف، على النحو الوارد في الفقرة 35

خريطة منطقة البرنامج

بوركينا فاسو
برنامج دعم القطاع الخاص وتعزيزه في الريف

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.
المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

بوركينا فاسو

برنامج دعم القطاع الخاص وتعزيزه في الريف

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	بوركينا فاسو
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والمياه ومصايد الأسماك
التكلفة الكلية للبرنامج:	25.2 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	5.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 8.1 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق: بموجب إطار القدرة على تحمل الديون	5.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 8.1 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح من 10 سنوات، مع رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا
الجهة المشاركة في التمويل:	مصرف التنمية لغرب أفريقيا
قيمة التمويل المشترك:	5.1 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	تمويلٍ موازٍ
مساهمة المقترض:	3.9 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	0.1 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	يخضع البرنامج للإشراف المباشر للصندوق الدولي للتنمية الزراعية

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى بوركينا فاسو من أجل برنامج دعم القطاع الخاص وتعزيزه في الريف

أولاً – البرنامج

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج

1- في أعقاب المرحلة التجريبية، وطوال فترة استعراض منتصف المدة، واصل مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغرى – ولعله أكثر التدخلات الممولة من الصندوق نجاحا في بوركينا فاسو حتى الآن – توسيع نطاق أنشطته وتكييفها استنادا إلى الخبرة المكتسبة من التنفيذ، وقد أغلق المشروع في نهاية عام 2008. وسيواصل برنامج دعم القطاع الخاص وتعزيزه في الريف توسيع نطاق إنجازات مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغرى، وسيقوم أثناء هذه العملية بمواءمة بعض نهج المشروع مع أرفع مستويات الممارسة في هذا القطاع الفرعي. فبوركينا فاسو واحد من أفضل بلدان الإقليم فيما يتعلق بتنمية الأعمال الريفية الصغرى. إذ يتمتع سكانه بسمعة تكاد تكون أسطورية بأنهم يعملون دون هوادة، وأنهم يكدحون لكسب العيش من قاعدة موارد طبيعية شحيحة وهشة، وأنهم كثيرا ما يجدون طرائق مبتكرة للقيام بذلك. والبلد صغير نسبيا وكثيف السكان (مما يقلل تكاليف المعاملات). ويحد بوركينا فاسو ستة بلدان مجاورة، مما يزيد نطاق الفرص الاقتصادية المهمة فضلا عن دينامية الاقتصاد. ويحرص الشباب في المناطق الريفية على القيام بأنشطة خارج نطاق المزرعة وغير زراعية من النوع الذي يروج له هذا البرنامج، بما في ذلك قطاع تنمية خدمات الأعمال الذي يشكل فرصة ناشئة للتنمية لا غنى عنها لتنمية المشروعات الصغرى.

باء – التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدم الصندوق قرضاً إلى بوركينا فاسو بمبلغ 5.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 8.1 مليون دولار أمريكي تقريبا) بـــشروط تيسيرية للغاية، ومنحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بمبلغ 5.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 8.1 مليون دولار أمريكي تقريبا) للمساعدة في تمويل برنامج دعم القطاع الخاص وتعزيزه في الريف. ومدة القرض 40 سنة، تشمل فترة سماح مدتها 10 سنوات، مع رسوم خدمة قدرها ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تبلغ المخصصات السنوية التي حُدّدت لبوركينا فاسو في إطار "نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء" 27.6 مليون دولار أمريكي على مدى دورة التخصيص 2007–2009. ويبلغ إجمالي قيمة القرض

والمنحة لهذا البرنامج 16.2 مليون دولار أمريكي، ويقع في نطاق دورة التخصيص المكونة من ثلاث سنوات.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

4- تعتبر قدرة بوركينا فاسو على تحمل خدمة الديون الخارجية مقبولة. فقد استقرت قيمة الديون في عام 2004 عند نسبة 23 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وبلغت نسبة إجمالي خدمة الديون كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي 1.2 في المائة، وهي نسبة أقل من مثيلاتها في أغلبية البلدان الأخرى في الإقليم. وللحكومة سجل جيد في تسديد قروض الصندوق. وبموجب إطار القدرة على تحمل الديون، تعتبر بوركينا فاسو بلدا من الفئة "الصفراء" في عام 2009، مما يجعلها مؤهلة للحصول على تمويل بموجب منحة بنسبة 50 في المائة.

تدفق الأموال

5- لتيسير تسديد القرض والمنحة، سينشأ حسابان خاصان في واغادوغو. وبعد نفاذ مفعول القرض، وبناء على طلب المقترض، سوف يجري الصندوق إيداعا أوليا في الحسابين ثم يجددهما وفقا للشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق. وسيُفتح حساب للبرنامج بفرنك الجماعة المالية الأفريقية في أحد مصارف واغادوغو التي يقبلها الصندوق، وسوف تديره وحدة لإدارة البرنامج ستكون مسؤولة أيضا عن مشروع مساندة شبكات تسويق السلع الزراعية. وسوف تودع الحكومة مساهمتها في حساب البرنامج وفقا لجدول زمني سنوي يتفق عليه.

ترتيبات الإشراف

6- سيخضع البرنامج للإشراف المباشر للصندوق.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

7- لا توجد استثناءات.

التسيير

8- يتمثل الغرض من التدابير التالية المزمع اتخاذها في تعزيز جوانب تسيير تمويل الصندوق: (1) التطبيق الصارم لسياسة الصندوق بشأن منع التدليس والفساد في أنشطته وعملياته؛ و(2) الاختيار المسبق لموفري الخدمات ومطالبتهم بتقديم تقارير دورية عن مراجعة الحسابات.

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

9- تتألف المجموعة المستهدفة من 000 12 مشروع ريفي صغري. وتتضمن هذه المشروعات الصغرى مجموعة تبدأ من "أبطال المبادرات الاقتصادية" (وهو مصطلح شائع الاستخدام في بوركينا فاسو) وتنتهي بالأنشطة المدرة للدخل التي تتمتع بإمكانات تنمية حقيقية والتي تستهدف النساء والشباب، وبالمشروعات

الصغرى ومنظمات المشروعات الصغرى. وتتألف الفئة المستهدفة غير المباشرة من المشروعات الصغرى والمتوسطة الحجم التي تؤثر تأثيرا يمكن إثباته على الفئة المستهدفة المباشرة، بما في ذلك تحقيق فوائد اقتصادية تناسبية.

نهج الاستهداف

10- اعتمادا على تجربة مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة، ووفقا لسياسة الصندوق بشأن الاستهداف، ستستند استراتيجية الاستهداف الخاصة بالبرنامج إلى التمييز الإيجابي بين المجموعات المستهدفة من الصندوق (بما في ذلك تحديد حصة دنيا للنساء)، والاستهداف بالأنشطة (باختيار أنشطة وتكنولوجيات صغيرة الحجم ومواتية للفقراء). وأما عن التوتر والمفاضلة المحتملة بين كفالة قدرة موفري خدمات تنمية الأعمال على البقاء والهدف المتمثل في الوصول بصفة رئيسية إلى المشروعات الريفية الصغرى الأكثر رداءة، سيتألف نهج البرنامج مما يلي: (1) إدراج غايات الاستهداف بشكل صريح في العقود القائمة على الأداء مع موفري الخدمات، بحيث يعتمد التعويض المالي على مساهمتهم في بلوغ هذه الأهداف؛ و(2) كفالة تحديد مساهمات العملاء المتوقعة في بعض الخدمات بأدنى مستوى، بحيث تسنح حتى لأصحاب المشروعات الرديئة جدا فرصة الاستفادة من فوائد البرنامج؛ و(3) اختيار القطاعات الاقتصادية التي تستلزم استثمارا ضئيلا ويسهل وصول النساء والشباب إليها؛ و(4) تخصيص 50 في المائة من صندوق الابتكارات للنساء؛ و(5) العمل مع الوحدات الخاصة بالتمايز بين الجنسين بالمنظمات الحرفية.

المشاركة

11- سيكون البرنامج موجها بالطلب، وسينشئ 60 موفرا لخدمات تنمية الأعمال – مراكز موارد المشروعات الريفية – سيشكلون جهات الاتصال الرئيسية للمجموعة المستهدفة المباشرة، وسييسرون وصولها إلى موارد البرنامج. وستتلقى هذه المراكز المساندة لتعزيز شبكتها وتعميق الانتشار بمرور الوقت. وستنظم حملات ترويج بصورة دورية لتعزيز روح العمل الريفي الحر وجلسات لإزكاء الوعي على صعيد المجتمعات المحلية مع نطاق من أصحاب الشأن يشمل ممثلي المجتمعات المحلية المنتخبين، وزعماء الرأي، ومنظمات سلسلة القيمة المضافة؛ وستستخدم هذه الجلسات أيضا لتوجيه المعلومات المتعلقة بالفرص والاحتياجات إلى مكاتب البرنامج. وتتألف المجموعات المستهدفة غير المباشرة بصفة رئيسية من المشروعات الصغرى والمتوسطة الحجم التي ترغب في عقد شراكة مع البرنامج؛ وسيطلب إليها أن تتفق على شروط محددة فيما يتعلق بالتزامها مع الفئات المستهدفة المباشرة.

دال – الأهداف الإنمائية

أهداف البرنامج الرئيسية

12- يهدف البرنامج إلى المساهمة في الحد من الفقر الريفي بتنمية القطاع الخاص المحلي. وسيتحقق هذا بزيادة الوصول المستدام من المجموعات المستهدفة إلى خدمات تنمية الأعمال، والتدريب المهني، والتكنولوجيا؛ وتحسين البيئة التمكينية لتنمية القطاع الخاص الريفي المحلي.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

13- تتمثل الأهداف السياساتية للبرنامج في المساهمة في الحوار السياساتي بشأن استدامة نظام توفير خدمات تنمية الأعمال المواتي للفقراء على النطاق القطري، وبشأن دور القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنمية المشروعات. ويتمثل الهدف السياساتي الخاص بقطاع التمويل الريفي في التأثير المواتي على القطاع بحيث يصبح أكثر قابلية لتحقيق تنمية المشروعات الصغرى. وأما الهدف المؤسسي الخاص بالقطاع المالي الريفي، فيتمثل في أن تقوم مؤسسات التمويل الصغري المشاركة مع البرنامج بإنشاء إدارة متخصصة خاصة بها لتمويل المشروعات الصغرى. وسيقدم البرنامج المساندة لموفري خدمات تنمية المشروعات وكذلك لمنظمات المشروعات الصغرى للمشاركة في الحوار السياساتي بشأن القضايا التي يحددونها حسب الاقتضاء.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

14- يتواءم البرنامج مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007–2010، والاستراتيجية الإقليمية (بما في ذلك استراتيجية التمويل الريفي الإقليمية)، والهدف الاستراتيجي الأول المحدد في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية: تعزيز وتنويع سبل المعيشة المستدامة لفقراء الريف والفئات المهمشة، وبخاصة النساء، عن طريق تنمية القطاع الخاص المحلي بأسلوب جامع. وعلاوة على ذلك، يتواءم البرنامج مع سياسة الاستهداف في الصندوق، واستراتيجية التمايز بين الجنسين، وسياسة التمويل الريفي الخاصة بالصندوق، وهو أيضا، في سياق البرنامج القطري لبوركينا فاسو، أقوى مساهمة حتى الآن نحو ترجمة استراتيجية الصندوق الخاصة بإدارة المعرفة إلى واقع عملي.

هاء – التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأهداف الوطنية

15- يتواءم البرنامج مع إطار استراتيجية بوركينا فاسو للقضاء على الفقر، واستراتيجية التنمية الريفية، وسياسة القطاع الإنتاجي الريفية، وسياسة تنمية القطاع الخاص، واستراتيجية التمويل الصغري الوطنية، والسياسة والاستراتيجية الوطنيتين للتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين. تتولى مسؤولية المواءمة مع الأولويات الوطنية المديريةُ العامة لتعزيز الاقتصاد الريفي، التي ستُربَط مع وحدة تنسيق البرنامج ربطاً دائماً

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

16- ستعمل المساعدة التقنية على الصعيدين الوطني والدولي، ومن خلال المديريةِ العامة لتعزيز الاقتصاد الريفي وخبيرٍ في إدارة المعرفة، على تعزيز التنسيق والتعاون مع الشركاء في التنمية، وبخاصة مع وكالتي التعاون الثنائي السويسرية والنمساوية، وكلتاهما نشطة في تنمية المشروعات الصغرى.

واو – المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

17- يتألف المشروع من أربعة مكونات رئيسية هي: (1) تيسير فرص وصول المشروعات الصغرى إلى الخدمات غير المالية، 14.1 مليون دولار أمريكي؛ و(2) تحسين البيئة التمكينية لتنمية المشروعات الصغرى، 5.9 مليون دولار أمريكي؛ و(3) إدارة البرنامج، 3.4 مليون دولار أمريكي؛ و(4) مساندة البرنامج القطري للصندوق، 1.8 مليون دولار أمريكي.

فئات النفقات

18- توجد 5 فئات للنفقات: (1) المركبات والمواد والمعدات (20 في المائة)؛ (2) الدراسات والمساعدة التقنية والتدريب (40 في المائة)؛ (3) أموال التنمية (9 في المائة)؛ (4) المرتبات والعلاوات (12 في المائة)؛ (5) التكاليف التشغيلية (19 في المائة).

زاي – الإدارة، مسؤوليات التنفيذ وإرساء الشراكات

شركاء التنفيذ الرئيسيون

19- سيكون شركاء التنفيذ الرئيسيون هم وزارة الزراعة والمياه ومصايد الأسماك؛ ووزارة التجارة والترويج للمشروعات والحرف اليدوية؛ ومكتب الأعمال في بوركينا فاسو (مشغِّل من القطاع الخاص)؛ وست مؤسسات تمويل صغري؛ وصندوق التدريب المهني والشراكات (مشغِّل من القطاع العام للتدريب المهني)؛ ومشروع مساندة شبكات تسويق السلع الزراعية الممول من الصندوق.

مسؤوليات التنفيذ

20- سوف تتحمل وحدة لإدارة البرنامج تتمتع باستقلالية إدارية ومالية (وحدة إدارة البرامج) المسؤولية الشاملة عن تنفيذ البرنامج واستخدام أموال البرنامج. وسيلجأ البرنامج إلى التعاقد من الباطن مع موفري الخدمات.

دور المساعدة التقنية

21- سيقدم الصندوق مساعدة تقنية على الصعيدين الوطني والدولي؛ وستوجه المساعدة التقنية الدولية بصفة خاصة نحو الأنشطة المتعلقة بالتمويل الصغري.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

22- لن يلزم عقد اتفاقية أخرى غير اتفاقية التمويل الخاصة بالصندوق.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

23- يبلغ إجمالي تكاليف البرنامج الممتد لست سنوات 25.2 مليون دولار أمريكي. وأما مصادر التمويل فهي: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (64.0 في المائة)، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا (20.2 في المائة)، والحكومة (15.3 في المائة)، والمستفيدون من البرنامج (0.4 في المائة).

حاء – الفوائد، والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

24- من المتوقع أن يحقق البرنامج الفوائد التالية: (1) الفوائد الاقتصادية – سيكون قد تم تحويل نحو 45 في المائة من المشروعات الصغرى من أنشطة مدرة للدخل إلى مشروعات صغرى، وسيرفع 000 12 مشروع صغري ومؤسسة أعمال صغرى مكاسبها بنسبة 5 في المائة سنويا في المتوسط. وسيكون 45 من موفري خدمات تنمية الأعمال قد حققوا معدلا يكاد يصل إلى 50 في المائة من الاكتفاء الذاتي المالي بعد السنة السادسة من تنفيذ البرنامج. ومن المتوقع أن يزيد حجم القروض المتوسطة الأجل بحوالـــــي 3 ملايين دولار أمريكي. وسيجري تنفيذ مشروعين جماعيين للبنى الأساسية في 25 في المائة من البلديات الريفية في منطقة عمل البرنامج؛ و(2) فوائد العمالة والفوائد الاجتماعية – سيجري إنشاء نحو 000 24 وظيفة متفرغة أو ما يكافئها، وسيكون قد تم رفع مستوى المهارات التعليمية لـــ300 مدرب مجتمعي؛ وسيكون ما لا يقل عن 35 في المائة من المشروعات خاضعا لإدارة امرأة، ونحو 10 في المائة منها خاضعا لإدارة شاب، مع مساعدة هؤلاء الشباب على التصدي للهجرة بين الريف والحضر؛ و(3) الفوائد المتعلقة بالتنمية المؤسسية والتسيير – ستتلقى المؤسسات الصغرى والمنظمات التجارية المساندة لتحسين توفير الخدمات لأعضائها وكذلك لتعزيز قدراتها على ممارسة الضغط وإقامة الحوار السياساتي؛ وستتحسن البيئة التمكينية للمشروعات الصغرى ومؤسسات التمويل الصغري نتيجة لتوافر ما لا يقل عن 12 منتجا جديدا من منتجات التمويل الصغري وتعظيم فرص الوصول إلى المعلومات عن الأعمال التجارية.

الجدوى الاقتصادية والمالية

25- من المتوقع أن يبلغ معدل العائد الاقتصادي الداخلي للبرنامج على مدى فترة تمتد لعشرين عاما نحو 13 في المائة (بنسبة نفقة الفرصة البديلة لرأس المال تبلغ 12 في المائة). ويبين التحليل المالي زيادة في قيمة أجر العمل اليومي بنحو 40 في المائة.

طاء – إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

26- في إطار البرنامج القطري للصندوق، هذه هي أول عملية لمعالجة إدارة المعرفة كشاغل رئيسي. كما أنها أول عملية تتضمن مكوناً مكرساً لتقديم دعم مباشر للبرنامج القطري للصندوق في بوركينا فاسو، مما سيمّكن البرنامج من المشاركة بصورة أشد صرامة وانتظاماً في إدارة المعرفة وتقديم المساندة

السياساتية في مجالات تنمية المشروعات الصغرى وخدمات تنمية الأعمال. وبالتعاون مع المديرية العامة لتعزيز الاقتصاد الريفي، سيواصل فريق إدارة البرنامج القطري وشبكته تعزيز نطاق انتشار أنشطة إدارة المعرفة.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها البرنامج

27- سيعزز البرنامج الابتكارات التكنولوجية، والتقنية، والتجارية، والتنظيمية عن طريق صندوق الابتكارات الموجه بالطلب الذي سيتيح إجراء اختبارات تجريبية واعتماد الجزء المتعلق بأصحاب المشروعات الصغرى. وسوف يبحث البرنامج عن ابتكارات التنمية الواعدة ويحددها على الصعيدين الوطني والدولي. وسيركز صندوق الابتكارات على الابتكارات التي تيسر فرص الوصول إلى الخدمات الجيدة، والأسواق الجديدة، والمنتجات وتكنولوجيات التجهيز الجديدة، وبخاصة التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة. وتشجَّع منظمات المشروعات الصغرى على نحو خاص على الاستفادة من هذا الصندوق وعلى المساهمة في نشر الابتكارات.

نهج توسيع النطاق

28- يكون نهج توسيع النطاق استمرارا للنهج المتبع في مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة، ويتمحور حول الإنشاء التدريجي لموفري خدمات تنمية الأعمال (كمراكز موارد المشروعات الريفية) بوتيرة تبلغ نحو 20 مركزا سنويا. وبحلول فترة استعراض منتصف المدة، سيكون الـ60 مركزا كلها قد أنشئت وأصبحت تعمل، وستؤدى الأنشطة بكامل طاقتها.

ياء – المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

29- تواجه البرنامج ثلاثة مخاطر رئيسية: (1) الخطر المتعلق بالحاجة إلى أداء رفيع المستوى من جانب كل من موظفي البرنامج وموفري الخدمات. وللتخفيف من هذا الخطر، ستتولى شركة توظيف خاصة اختيار موظفي البرنامج، وسيجري اختيار موفري الخدمات وتدريبهم وتلقيهم للمساندة من مكتب الأعمال في بوركينا فاسو الذي يشكل أكبر موفر لخدمات تنمية الأعمال في البلد؛ و(2) سيجري التخفيف من خطر نزوع بعض من أنجح المشروعات الصغرى إلى استغلال العمالة الرخيصة في ظل ظروف عمل رديئة عن طريق التأكيد بشدة على الرصد والتقييم والمساعدة التقنية على المستويين الوطني والدولي؛ و(3) سيجري التخفيف من خطر احتمالات عدم قيام موظفي مشروع مساندة شبكات تسويق السلع الزراعية بإيلاء الاهتمام لأنشطة البرنامج الجديد الريفية، وذلك عن طريق اعتماد نهج تدريجي لن يبلغ منتهاه إلا في منتصف المدة. ومن بين المخاطر الأخرى التي تتجاوز نطاق البرنامج سوء أداء مؤسسات التمويل الصغري والهبوط الاقتصادي.

التصنيف البيئي

30- طبقا لإجراءات التقدير البيئي في الصندوق، صنف البرنامج كعملية من الفئة باء نظرا لعدم احتمال أن يترتب عليه أي أثر بيئي سلبي ملحوظ.

كاف – الاستدامة

31- سيتم السعي لضمان الاستدامة أولا وأخيرا من خلال معدل بقاء المشروعات الصغرى التي يساندها البرنامج؛ وسيجري الاستمرار في تدعيم المشروعات الصغرى التي تحصل على المساندة بالفعل من مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة. وفيما يتعلق بخدمات تنمية الأعمال، جرى بالفعل إنشاء سبعة من موفري الخدمات هؤلاء (مراكز موارد المشروعات الريفية) بموجب مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة، وهم يباشرون أعمالهم بنجاح وباستقلال تام. ويتمثل أحد أهداف البرنامج في المساهمة في إقامة نظام مستدام وقابل للبقاء لخدمات تنمية الأعمال. وسيتحقق هذا عن طريق تقليل الدور الذي اضطلع به حتى الآن برنامج دعم القطاع الخاص وتعزيزه في الريف فيما يتعلق بالتفاعلات بين المشروعات الصغرى وموفري خدمات تنمية الأعمال. ومن الدروس المهمة المستفادة من مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة والمنعكسة في تصميم برنامج دعم القطاع الخاص وتعزيزه في الريف درس يتصل بضرورة عدم الاكتفاء بالعمل مع المشروعات الصغرى، وإنما العمل أيضا مع الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبخاصة مع منظمات المشروعات الصغرى التي ستستمر في توفير بعض خدمات تنمية المشروعات لأعضائها. كما أن مؤسسات القطاع العام تشكل جزءا من البرنامج منذ البداية في مجالات مثل تقديم التدريب المهني.

ثانيا – الوثائق القانونية والسند القانوني

32- ستشكل اتفاقية لتمويل البرنامج بين بوركينا فاسو والصندوق الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وترفق الضمانات الهامة المدرجة في الاتفاقية المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

33- وبوركينا فاسو مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

34- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثا – التوصية

35- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقدم الصندوق إلى بوركينا فاسو قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها خمسة ملايين وأربعمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 400 5 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يستحق في موعد غايته 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2048، وأن يتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75

في المائة) سنويا، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى بوركينا فاسو منحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بعملات متنوعة تعادل قيمتها خمسة ملايين وأربعمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 400 5 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن تخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 16 أبريل/نيسان 2009)

ممارسات إدارة الآفات

1- ستمتثل حكومة بوركينا فاسو لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها وتضمن ألا تشمل مبيدات الآفات التي يتم توريدها في إطار البرنامج أي مبيدات تصنفها منظمة الصحة العالمية على أنها بالغة الخطورة أو شديدة الخطورة.

الرصد والتقييم

2- سينشئ البرنامج نظاما للرصد والتقييم يستند جزئيا إلى نظام المعلومات الخاص بمشروع دعم المشروعات الصغرى الريفية، ويكون متسقا مع نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق. وسيكون نظام الرصد والتقييم تشاركيا وسيستخدم كأداة للإدارة. وسترسل تقارير فصلية عن الرصد والتقييم للصندوق، كما ستوفر تقارير سنوية للتنفيذ المالي والتقني إلى اللجنة التوجيهية للمصادقة عليها قبيل إرسالها إلى الصندوق. وستشكل هذه التقارير عناصر هامة للتحقق من العمل الذي قام به موفرو الخدمات وفريق البرنامج، ولتقييم أدائهم وتقرير فيما لو سيتم تجديد عقودهم. وسيجمع نظام الرصد والتقييم ويحلل المعلومات كما هو مطلوب بالنسبة إلى:

(أ) الأداء الكمي والكيفي
(ب) تنفيذ الأنشطة المخطط لها والاستجابة للتغييرات المقترحة في خطط العمل والميزانيات السنوية؛
(ج) التحليل المالي لتكلفة الاستثمارات وإسهام المستفيدين؛
(د) إدارة البيانات وتحديثها.

وسيتم إجراء مسوحات مرجعية، وتنظيم ملفات عمل سنوية للرصد والتقييم عند إجراء تقييم منتصف المدة وتقييم إنجاز البرنامج. وستجرى دراسة تقييمية في السنة الثانية من تنفيذ البرنامج لتقدير فعالية وجودة الخدمات التي تقدمها مراكز خدمات تنمية الأعمال الريفية إلى المجموعة المستهدفة ولتحديد الأهداف الكمية ذات الصلة. وسيعمل موظف الرصد والتقييم مع موظف البرمجة والرصد والتقييم في مشروع دعم سلاسل السلع الزراعية الذي يموله الصندوق.

التأمين على موظفي البرنامج

3- ستؤمن الحكومة على العاملين في البرنامج ضد المخاطر الصحية والحوادث وفقا للممارسات المعتادة المعمول بها في القطر.

استخدام مركبات البرنامج وغيرها من المعدات

4- ستضمن الحكومة:

(أ) أن يتم استخدام المركبات وغيرها من المعدات التي يتم نقلها أو توريدها في إطار البرنامج للبرنامج وتنفيذه حصرا؛

(ب) أن تكونَ أنواع المركبات والمعدات الأخرى التي يتم نقلها أو توريدها في إطار البرنامج ملائمةً لاحتياجاته.

تعيين موظفي البرنامج

5- سيتم تعيين موظفي البرنامج بموجب استدراج عروض وطنية تنشر في الصحف الوطنية بما يتفق مع إجراءات الحكومة الحالية. وسيتم تعيين موظفي البرنامج على أساس عقود ثابتة المدة قابلة للتجديد مع تجنب جميع أشكال التمييز. وسيتم تعيين الموظفين الرئيسيين في البرنامج، أي منسق وحدة إدارة البرنامج، ومدير وحدة الإدارة المشتركة للبرنامج، ورئيس الشعبة المالية والإدارية ورئيس شعبة الرصد والتقييم، كما سيتم اتخاذ أي قرار بوقف عقودهم بالاتفاق مع الصندوق. وسيخضع موظفو البرنامج لتقييمات أداء سنوية، وقد يتم إنهاء عقودهم على أساس نتائج هذه التقييمات. وستخضع إدارة الموظفين للإجراءات النافذة على أراضي الحكومة. وستمنح الحكومة أفضلية التعيين في الوظائف التقنية في المشروع للنساء في حال تساوي كل المهارات.

التدليس والفساد

6- ستلفت الحكومة انتباه الصندوق على الفور إلى أي ادعاءات أو شواغل بشأن التدليس و/أو الفساد فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج إذا ما نما ذلك إلى علمها أو أطلعت عليه.

التعليق من الصندوق

7- يمكن للصندوق أن يعلق، جزئياً أو كلياً، حق الحكومة في طلب سحب أموال من حساب المنحة في حال حدوث أي من الوقائع التالية:

(أ) إذا لم يتم توفير الأموال النظيرة بشروط يرتضيها الصندوق؛

(ب) إذا ما تمّ تعليق دليل التشغيل، أو أيّ من أحكامه، أو إنهاؤها أو التنازل عنها أو طالها أيّ تعديل آخر بدون موافقة مسبقة من الصندوق، وقرّر الصندوق أنّ هذه الأحداث تمخّضت، أو قد تتمخّض على الأرجح، عن أثر سلبي جسيم على البرنامج؛

(ج) إذا ما أخطر الصندوق الحكومة بأنه علم بوجود ادعاءات قابلة للتصديق بوجود ممارسات فساد أو تدليس تتعلق بالبرنامج، وأخفقت الحكومة في اتخاذ التدابير الملائمة وفي الوقت المناسب لمعالجة المسألة بما يرضي الصندوق.

التعليق في حالة عدم امتثال الحكومة لشرط مراجعة الحسابات

8- يعلّق الصندوق حقّ الحكومة في طلب السحب من حسابَي القرض والمنحة إذا لم يتلقَّ تقارير مراجعة الحسابات في غضون الستة أشهر التي تلي فترة الستة أشهر التي حددتها اتفاقية التمويل لرفع التقارير المالية.

الشروط المسبقة للسحب

9- لن يُسمح بسحب أي مبلغ إلاّ بعد:

(أ) أن يتم إعداد مسودة دليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية وعرضه على الصندوق؛

(ب) أن تتم الموافقة على أول برنامج للعمل والميزانية بما في ذلك خطة عقود التوريد من قِبل وزارة الزراعة والمياه والموارد السمكية (الوكالة الرائدة للبرنامج) واللجنة التوجيهية للمشروع والصندوق.

الشروط المسبقة للنفاذ

10- تدخل اتفاقية التمويل حيز النفاذ عندما تتحقّق الشروط التالية:

(أ) أن يكون قد تمّ التوقيع على اتفاقية التمويل حسب الأصول من قبل ممثل يتمتع بكامل الصلاحية عن كل طرف من الطرفين؛

(ب) أن تكون الحكومة قد سلمت الصندوق رأيا قانونيا مؤيدا صادرا عن المجلس التشريعي أو أية سلطة أخرى تتمتع بالكفاءة على إصدار مثل هذا الرأي ضمن أراضي الحكومة على النحو الذي يرتضيه الصندوق شكلا ومضمونا؛

(ج) أن تكون وحدة إدارة البرنامج ووحدة الإدارة المشتركة للبرنامج قد أنشئتا بمرسوم وزاري، وأن تكون تشكيلة اللجنة التوجيهية للبرنامج قد وضعت بإدخال تعديل على المرسوم الوزاري المذكور؛

(د) أن يتم تعيين منسق وحدة إدارة البرنامج، ومدير ورئيس الشعبة الإدارية والمالية في وحدة الإدارة المشتركة للبرنامج؛

(ه) أن تكون الحكومة قد قامت بفتح الحساب الخاص للقرض والحساب الخاص للمنحة وحساب البرنامج، وأن تودع في حساب البرنامج مبلغ 35.3 مليون فرنك أفريقي كدفعة أولى من الأموال النظيرة المترتبة على الحكومة للسنة الأولى من البرنامج؛

(و) أن يتم تسجيل البرنامج في برنامج الاستثمارات العامة للفترة 2011/2010.

Key reference documents

Country reference documents

Poverty Reduction Strategy (CSLP), January 2004

Rural Development Strategy (SDR), January 2004

IFAD reference documents

Programme design report and key files, January 2009

Country strategic opportunities programme (COSOP), September 2007

Other miscellaneous reference documents

PAMER completion report

PROFIL appraisal report

PROFINDER design report

Logical framework

Résumé descriptif	Indicateurs objectivement vérifiables	Moyens de vérification	Risques / Hypothèses
Objectif général			
Réduire la pauvreté rurale à travers le développement du secteur privé rural notamment des femmes et des jeunes	- Index des biens des ménages (SYGRI) - Indice de pauvreté au niveau régional	- Études et enquêtes de référence - Enquête prioritaire sur les niveaux de vie (EPNV) - Rapport d'achèvement du programme - Rapport d'évaluation finale	- Aléas naturels - Instabilité politique
Objectifs spécifiques	**Indicateurs d'impact**		
1. Améliorer l'accès durable des MER et MER groupés aux services de développement des entreprises (SDE)	- Nombre de MER rentables avec accès durable aux SDE (par genre) - Augmentation de * % du bénéfice réalisé par ces MER (et non chiffre d'affaires) en moyenne par an - Nombre d'emplois directs et indirects créés par les MER (par genre) - Nombre d'innovations techniques et commerciales mises en œuvre - Degré de participation des femmes et des jeunes en moyenne 30% -	- Statistiques - Rapport du S-E du Programme - Revue à mi-parcours - Enquêtes d'impact	- Volonté des partenaires à orienter leurs activités vers le groupe cible des MER - Niveau de prix rémunérateurs pour les produits et services des MER - Le contexte des affaires est bon
2. Contribuer à créer un environnement favorable au développement des MER	- Nombre de changements fondamentales dans les politiques des IMF et banques commerciales par rapport à l'offre adapté aux MER - Au moins 75% de MER dans les communes bénéficiaires ont accès aux infrastructures structurantes réalisées - Au moins deux textes adoptés et/ou relus en faveur des MER (au niveau national	- Rapport du S-E du Programme - Revue à mi-parcours - Enquêtes d'impact - Rapport du Ministère du Commerce, de l'Industrie et de l'Artisanat sur le contexte des affaires au Burkina - Rapports de l'Unité Technique Microfinance sur l'évolution du secteur	- Volonté du Gouvernement du Burkina Faso de favoriser la mise en place d'un cadre légal et réglementaire favorable aux MER - Volonté/dynamisme des organisations des MER